

الملف

## نحو الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

اخيراً، تقرر عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة في منتصف شهر شباط ١٩٨٣. الحدث ليس عادياً، وهذه الدورة ليست كسابقاتها فهي دورة استثنائية في مهامها وأهميتها، وفي ظروف انعقادها كذلك.

فالنضال الفلسطيني خرج بعد بيروت مثقل بنتائج أطول حرب عربية إسرائيلية ولكنه في الوقت ذاته خرج بقوة دفع من شأن استنابها على النحو الذي يبني ان يصون مسيرة الثورة الفلسطينية من محاولات النيل منها.

بعد بيروت دخلت الثورة الفلسطينية مرحلة تاريخية جديدة في نضالها من الخصائص والسمات ما يجعلنا نتحدث عن بيروت بوصفها تاريخ فاصل بين مرحلتين في النضال الفلسطيني المعاصر.

لذلك فإن المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق قوى الثورة الفلسطينية وفصائلها هي ان تقف امام «الحدث اللبناني» لدراسته وتحليله والخروج بالدرروس المستفادة من كل ما قمنا به من خطأ او صواب ويبدو مهماً كذلك ان تقف هذه القوى امام مهام المرحلة الجديدة التي يواجهها النضال الفلسطيني والعربي وان تصوغ برامجها وتكتيكاتها لمواجهة كل رياح الضغط الرجعي التي تهب من غير عاصمة عربية.

فما المطلوب من الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني؟ واية نتائج ينتظرها شعبنا من اجتماع مختلف اتجاهات وفصائل وتيارات النضال الفلسطيني الراهن.

هذا هو السؤال الذي يشغل بالنا ويشغل اهتمام شعبنا في هذه المرحلة.

لذلك كان اهتمام الهدف بفتح ملف المجلس الوطني القادم مبكراً هذا العام لكي يتاح لنا استقراء مختلف هموم وشجون الساحة الفلسطينية ولكي نتاح لنا فرصة الإسهام الجدي في اغناء الحوار الدائر داخل الساحة الفلسطينية حول مختلف قضايا الخلاف بين القوى الفلسطينية.

يدفعنا الى ذلك ويجدوننا اليه اقتناعنا العميق بأهمية الحوار الديمقراطي مهما تعددت الآراء واتسعت شقة الخلاف وضرورة ان يبقى هذا الحوار يتنفس في مناخات صحية رفاقية بعيداً عن اجواء المهاترة والمزايدات بعيداً عن النزق الفتوي الضيق، الذي لن يكون له من دور سوى تمزيق الجسم الفلسطيني والافساح في المجال لكل عوامل الافساد لأن تعيث به.

وانطلاقاً من ذلك فإن الملف الذي نحن بصددده سيقف في أعدهه القادمة امام القضايا الشائكة التي تواجه النضال الفلسطيني حيث سيتناول بالمقال والمقابلة والريپورتاج املاً بالتوصل الى تحقيق أقصى تفاهم فلسطيني ممكن استعداداً لموعده الاستحقاق الكبير في منتصف شباط.

وبهذه المناسبة فإن الهدف تترجمه لكل الكتاب والصحفيين التقدميين الفلسطينيين والعرب للإسهام في اغناء هذا الملف وترحب بأي مشاركة في زاوية «وجهة نظر» التي سيخصصها «الملف» لكل اسهام جدي في هذا الحوار الديمقراطي.

اعداد : : نصري عبد الرحمن - عماد الرحايمية

### في هذا الملف



### الفريق طلعت يعقوب:

نرفض  
مشرع ريغان  
ونعتبره الخاطر  
الرئيس الذي  
يتهدد الشؤنة

### حسب استطلاع «اسرائيلي» :

### منافسة رئيس الكيان ، لرئيس وزرائه ستكون ضئيلة في انتخابات الآن

أظهر استطلاع للرأي نشرته مؤخراً صحيفة «جيروزاليم بوست» ان رئيس الدولة «الاسرائيلي» اسحق نافون لن يشكل الامنافسة ضئيلة لرئيس الوزراء مناحيم بيغن اذا خاض انتخابات ضده في الوقت الحاضر .

ومما جاء في الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة «مودين ازراحي» ان حزب العمل سيؤمّن لنافون ٤٢ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعد في الكنيست ، فيما سيحصل تكتل الليكود على ٥٢ مقعداً .

اما وزير الدفاع «الاسرائيلي» السابق عازر وايزمان فيحصل على اربعة مقاعد .

وقد أجري الاستطلاع في نهاية كانون الأول الماضي والاسبوع الأول من كانون الثاني الجاري .

وكان استطلاع سابق قد اظهر ان حزب العمل سيحصل - من دون نافون مرشحاً لرئاسة الوزراء - على ٣٩ مقعداً ، مما يشير الى ان ترشيحه لن يعطي المعارضة سوى ثلاثة مقاعد اضافية في الكنيست .

من جهة اخرى دعا حزب العمل «الاسرائيلي» المعارض ، الكنيست الصهيوني مؤخراً الى التصويت على الثقة بحكومة رئيس الوزراء بيغن ، بسبب ارتفاع نسبة الفقر داخل «اسرائيل» .

وقد وردت دعوة حزب العمل في اقتراح لحجب الثقة تقدم به النائب «رافي ادري» الذي توقع ان يناقش الاقتراح في وقت لاحق من الاسبوع الجاري .

وينص الاقتراح على انه خلال السنوات الخمس الماضية من حكم بيغن ارتفعت نسبة «الاسرائيليين» تحت مستوى العوز من ٢,٨ في المئة الى ٦ في المئة . وهي اعلى نسبة تم تسجيلها منذ العام ١٩٦٠ .

وكانت مؤسسة التأمين الوطنية الصهيونية قد اصدرت احصاءات مؤخراً تفيد ان نسبة التضخم في «اسرائيل» بلغت عام ١٩٨٢ ، ١٣١,٥٠ في المئة اي اكثر بثلاث مرات من نسبة التضخم في العام ١٩٧٧ ، حين تولى بيغن السلطة . وقال النائب «رافي ادري» ان العائلات الفقيرة بنظره هي تلك التي لا تستطيع ان تطعم اولادها وجبة لحوم طازجة في اليوم ، ولا تستطيع ان تشتري لهم ملابس شتوية .

### ارتفاع في

### الهجرة المضادة

### من الكيان الصهيوني

يستفاد من تقرير نشر المكتب المركزي للإحصاءات في الكيان الصهيوني مؤخراً ان ثمانية آلاف من أصل ٦٥٠ ألف «اسرائيلي» سافروا الى الخارج في العام ١٩٨٢ لم يعودوا .

وأشارت الأرقام التي وردت في التقرير الى ان ٣٩١ ألفاً من أصل ٥ ملايين «اسرائيلي» سافروا الى الخارج منذ قيام الدولة العبرية قبل ٣٥ سنة لم يعودوا اليها نهائياً .

ويذكر ان القانسون «الاسرائيلي» لا يعتبر اليهودي المقيم في «اسرائيل» مهاجراً غادر البلاد نهائياً الا بعد خمس سنوات من الغياب الدائم .

البحر ، والا حين يفهموا انه لن يكون لهم دولة خاصة بهم ولا امن الآن في الاردن » .

ثم يضيف بطريقة مباشرة جدا : « يجب نقل هؤلاء السكان سواء عن طريق الحرب ام عن طريق شروط سلام وممارسة الرقابة الديمغرافية الصارمة » .

فيما يتعلق بالفلسطينيين ، اما الدول العربية فان الكاتب يتناولها كل على حدة ، مع اشاراته الدائمة الى رفض معاهدة السلام مع مصر لأنها اضرت بمصلحة اسرائيل ، ويعتبر ان « استعادة سيناء بمواردها المستغلة والكامنة مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا » . ومن سيناء ينتقل الى مصر « فمصر ممزقة عملياً والسلطة فيها ليست واحدة بل متعددة ، فلو تجزأت مصر ، فلن يكون بوسع بلدان مثل ليبيا والسودان وحتى البلدان الاكثر بعدا ان تستمر بشكلها الحالي ، وسترافق هذه البلدان مصر في سقوطها وذوبانها ، وسيكون لدينا حينها دولة قبطية مسيحية في مصر العليا وعدد من الدول الضعيفة ذات السلطات المحدودة جدا (...) هذا التطور التاريخي المنطقي امر لا يمكن تفاديه على المدى البعيد » .

وعن سوريا يقول : « سنتقسم سوريا الى دول مرتبطة بالمجموعات العرقية بشكل يصبح فيه الساحل دولة علوية شيعية ، ومنطقة حلب دولة سنية ، وفي دمشق دولة سنية ولكن معادية لجارتها في الشمال ، وسيؤسس الدرور دولتهم الخاصة التي ستمتد ربما الى جولاننا [ لاحظ : جولاننا ] ولكنها ستشمل بالتأكيد حوران وشمال الأردن ، وهذه الدولة هي التي ستضمن الأمن والسلام في المنطقة على المدى البعيد » .

وعن العراق : « يمكن ان تتم عملية تقسيم العراق الى مناطق بحسب الأعراق والديانات بالطريقة ذاتها التي تمت بها هذه العملية في سوريا في ايام السلطنة العثمانية ، اي ان يتشكل ثلاث دول - او اكثر حول ثلاث مدن رئيسية البصرة ، بغداد ، والموصل ، وتنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن السنية والكردية في الشمال » .

اما منطقة شبه الجزيرة العربية « كلها مهددة بهذا التفكك بفعل الضغوط الخارجية والداخلية ولن يكون بالامكان تفادي هذه الضرورة بشكل خاص في العربية السعودية » .

ويشير الكاتب : « ان جميع بلدان الخليج والعربية السعودية مؤسسة على رمال لا تحتوي سوى النفط . ففي الكويت لايشكل الكويتيون سوى ربع السكان ، وفي البحرين الأكثرية من الشيعة لكنها أكثرية محرومة من السلطة ، وفي الامارات العربية المتحدة الشيعة ايضا أكثرية لكن السنة هم الذين يمسكون بزمام السلطة . وهذا ينطبق ايضا على عمان وعلى شمال اليمن وحتى على جنوب اليمن الماركسي ايضا ، حيث نجد أقلية شيعية جوهرية » .

تعقيباً على الوثيقة يمكن ايراد الملاحظات التالية :

١ - اسرائيل الثابنتيات تختار نظرية القلة بطريقة أشد سفوراً من اي وقت مضى ، وقد تمكنت خلال عقد السبعينات من زرع بذور « الفتنة » ، انها تحصد الآن في لبنان ، اين يمكن ان تحصد غداً ؟

٢ - حتى « سلام » انور السادات ليس كافٍ لاسرائيل . من يعتقد ان اسرائيل تريد السلام كمن يحرق البحر . اسرائيل تريد الاستمرار في استنزاف المنطقة .

٣ - لا نار بلا شرر مثلما يقول المثل الشائع . لماذا هذا الاهتمام لاسرائيل بالطوائف ، وبالمجموعات الأثنية في المنطقة :

٤ - فاجعة حقيقية تنتظر الفلسطينيين في الضفة وغزة .

٥ - لايعمل الزمن - بالضرورة لصالحنا . اسرائيل ايضا تراهن على الزمن . وما الزمن ؟ قديماً قالت العرب وأصابت : « الوقت كالسيف ان لم تقطعه قطعك » . السيف في لحمنا وليس في ايدينا .

حسن خضرم